

دولة منزوعة السيادة ..

وحكومة منزوعة الإرادة ..

واستجداء دول الجوار المضادة!!؟

محمود حمد

تناول الآلاف من الكتاب العراقيين الوطنيين جوانب مختلفة من فساد (الطبقة) السياسية التي اعقبت الاحتلال وسقوط الدكتاتورية.. لكن اكثر تلك المفاصد سخونة اليوم هي:

تسويق – الارادة الوطنية – الى المحتل والى دول الجوار والدول الاقليمية مقابل المغامر الشخصية للساسة (الزائرين) وتعبيد الطريق لهم الى عرش السلطة، باسم (تنقية الاجواء مع دول الجوار!!!!) .

بدلاً عن العودة لناخبيهم وشركائهم في العملية السياسية للوصول الى رؤية وطنية وم شروع تنموي مشترك وموقف سيادي واضح ..تُعْمَدُ في مجلس النواب عند تشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية ومن ثم تسويقها الى العالم ومنها دول الجوار كتعبير عن رؤية ومنهج وموقف ومضمون (الدولة العراقية الديمقراطية الاتحادية الجديدة)!

لان اخطر الرسائل التي تُضعف الدولة هي تلك التي تؤشرها العلاقات بين الدول والمجموعات السياسية المنفردة داخل الدولة الاخرى..

لأنها باختصار شكل من اشكال انتهاك سيادة الدول والتدخل بشؤونها الداخلية..

ويجّ القائمون بها من السياسيين — ان لم ينسقوا مع الحكومة — من المتورطين
بمنزلق التخابر مع الاجنبي!!!!؟

فهل سمعتم بمسؤول سياسي بأي دولة في المنطقة وحتى في العالم — ديمقراطية ام
دكتاتورية — جاء لينسق مع دولة اخرى — متفقة او مختلفة مع حكومته — بمعزل
عن حكومته.. (إلا في عراق فوضى رامسفيلد الخلاقة!!!!!!).

ناهيك عن العمل بالضد من ارادة تلك الحكومة المنتخبة والتي مازالت قائمة ..لحين
انتخاب حكومة بديلة عنها ..كونها المسؤولة عن السياسة العامة للدولة وفق
الدستور(رئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة /
المادة 78)/بغض النظر عن اتفاقنا او اختلافنا مع الحكومة القائمة /!!!!؟!!

نحن لسنا من دعاة تأزيم العلاقات مع الدول المجاورة او البعيدة..بل مع دعاة :
احترام سيادة الوطن وكرامته..

والحرص على ثبات مقومات الدولة العراقية (وحدة التراب الوطني..وضمان
دستورية السلطات التنفيذية واستقلال القضاء..والتمسك بوحدة ومصالح الشعب
الحر)..

واحترام مكانتها ودورها الاقليمي والدولي..

والتمسك بلرادة الشعب وتطلعاته للخلاص من دوامة التخلف والارتقاء الى آفاق
التقدم..

والالتزام بالدستور واهدافه (رغم ملاحظتنا عليه)!

- لذلك.. نريد ان نؤكد هنا بأن هذه الهرولة – الاستجدائية – جاءت مكملة لذلك التسابق والحج المُتيّ الى عاصمة الاحتلال وعواصم الدول الاقليمية ذاتها قبل الانتخابات..
- ووضعت المراقبين ازاء مشهد ممنهج يحدد صورة نتائج تلك الانتخابات قبل اجرائها..من خلال التدخل المفضوح من قبل كبار المسؤولين ووسائل الاعلام في تلك الدول والمنظمات الدائرة في فلكها..في اتجاهات بطاقة الناخب العراقي حتى قبل الانتهاء من طبعها!؟
- ان المشكلة الاساسية في الوضع العراقي تكمن اليوم – كما في الامس – في هيمنة المحتل على سيادة العراق وارادته كدولة!
- ذلك الاحتلال الذي فرض نظام المحاصصة بين الطوائف والاعراق في الداخل وهلل له امراء الطوائف والاعراق الحالمون بدويلات يتربعون على عروشها الى ابد الابد..
- لان الاحتلال يدرك بأن نهج المحاصصة لابد ان ينتج حكومة ضعيفة منزوعة الارادة تستجد بالمحتل في كل شهيق وزفير!
- ولتكريس هذا الواقع التحاصصي المتفجر جرت شرعة المحاصصة..من خلال مواد في الدستور مليئة بالالغام والاسئلة المعلقة والنصوص القابلة للتأويل والمضامين المتخلفة (وهذا مانعترض عليه)..الى جانب السلوك السياسي التمييزي والاستثنائي الذي مارسته جميع القوى التي تسلمت ادارة الدولة ومؤسساتها في جميع انحاء العراق منذ الغزو وسقوط الدكتاتورية

..بعيدا عن معايير الوطنية والكفاءة والنزاهة (مثلما كان سائدا ايام الحكم

الفردى الدكتاتورى وبدرجات متفاوتة).

- كما وفر الاحتلال الظروف الذاتية التي تمهد لتقسيم الجغرافية العراقية طائفيا وعرقيا باسم الفدرالية التي تزيل المظلومية (دون النظر الى ان الفدراليات يمكن ان تكون جيوبا دكتاتورية شمولية مستبدة واستثنائية لامراء الطوائف والاعراق وتديم مظلومية الفقراء من ابناء الطائفة او العرق!). ..بدلا عن الديمقراطية الحقيقية التي تنتج دولة الوطن الحر والمواطنين المتساوين!
- لكن طوفان الغزو الذي جاء مصاحبا لاصار الدعوة للديمقراطية في المنطقة فرض على المحتل ان يوفر مناخا (ديمقراطى) لاختيار الناخبين لنوابهم وحكومتهم ..
- ولكن ..

بعد ضمان ان يكون النواب شللا طائفية وعرقية موالية للخارج الذي يحميها اكثر من ولائها للناخب الذي صوت لها.

- وجاءت الانتخابات عام 2005 بمجلس مشوه وعاجز عن اداء وظائفه الاساسية الثلاث:

1. تنفيذ البرامج التي صوت الناخبون بموجبها للنواب!
2. اصدار القوانين التكميلية للدستور والقوانين التنموية لصالح الشعب.
3. الرقابة على اداء السلطة التنفيذية وانتزاع الثقة عنها او عن احد اعضائها عندما تفشل في الالتزام بشروط منح الثقة لها.

- واصابنا بعض النواب المنتخبون في 7 / مارس / 2010 بالخيبة قبل انعقاد مجلسهم ..ونحن نرقب هرولتهم الى دول الجوار قبل التصديق على نتائج

الانتخابات وتكرهم لملايين الناخبين الذين انتخبوهم كدعاة للسيادة والوطنية
والديمقراطية التعددية والتنمية الشاملة وقطع الطريق على الدكتاتورية..ففاحت
في وسائل الاعلام وللاءات النواب للدول المنتجة او الراعية او الممولة او
الداعمة لهم ، على حساب مصالح ناخبهم.

وهنا نريد ان نلثّر هؤلاء الساسة..

الكبار منهم والصغار..المحترفون والهواة..العقلاء والحمقى..المعتدلون
والمتطرفون..المدنيون والقرويون..ذوي الخبرة والمستجدون..النزهاء منهم
والفاسدون..الكفوؤن منهم والنعغيون..ان:

1. جميع الدول المجاورة للعراق والاقليمية شاركت في الغزو والاحتلال

باشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة وبوسائل متنوعة (وضعت تحت

تصرف الغزاة : الاراضي ..او المياه ..او الاجواء ..او الخزائن

..اوالمعلومات ..او الاعلام ..او اجهزة تكميم الافواه عن

الجريمة..)..لكنها جميعا شكلت طاقة الغزو والاحتلال!

2. معظم الدول شاركت في انتاج ..او تصدير ..او تمويل ..اورعاية

..او تدريب ..او ترويج ..او تبرير الارهاب الذي سفك دماء مئات الاف

العراقيين الابرياء ..وما زال يستبيح دماءنا ووطننا.

3. معظم الدول شاركت في اضعاف الحكومات المتعاقبة بعد الغزو

وسقوط الديكتاتورية (حكومات :علاوي والجعفري والمالكي) وافشال

سعيها المكبل لاعادة الامن والسيادة والاعمار للبلاد باشكال متفاوتة

ومختلفة.

- واليوم بعد ان تجاوزت الانظمة الفردية في المنطقة الشعور بالرهاب من موجة التغيير الديمقراطي الموهومة التي اشاعها مشروع الشرق الاوسط الكبير عقب الغزو وسقوط الديكتاتورية..
- جاء دورها اليوم لاجهاض الميل نحو الديمقراطية التعددية التداولية السلمية للسلطة في العراق وتجويف هذه التجربة لتكون عبرة لكل من يجرؤ على تغيير الانظمة الدكتاتورية المتأبدة في بلدانهم....
- وجسر العبور الى ذلك:
- اقتسام ارادة العراق — الدولة والسلطة — بقرار مندوبيهم في (مجلس النواب الجديد) ان لم يستيقظ السياسيون المتهافتون على غير اهل العراق للاستقواء بهم على اخوتهم في الوطن والمصير..
- ذلك.. لان الانظمة العربية والاقليمية الفردية المتأبدة لايمكن ان ترضى بوجود نظام تعددي تداولي بجوارها بغض النظر عمن يقف على راس سلطته في هذه الدورة الانتخابية او تلك..
- لهذا سعت لاسقاطه بشتى الوسائل بما فيها الدموية..وبعد ان فشلت بذلك..جاء دور تجويفه..وتحويله الى ظاهرة بنيوية موبوءة ومشوهة ومعدية..يجب تجنبها الى حين التخلص منها او شفائها باعادتها الى الدكتاتورية!
- ان النظام الاقليمي والعربي الرسمي هو دكتاتوري المنهج طائفي المضمون تمييزي السلوك ولن يسمح بتسلل (نموذج : الدولة الديمقراطية الاتحادية التداولية التعددية للسلطة) الى بيئة المحيط السياسي الصنمي الاقليمي الموروثة منذ قرون مديدة..

إلاّ بارادة وطنية عراقية موحدة تستقوي بملايين الناخبين الذين اختاروا طريق الديمقراطية للعراق عندما واجهوا تلك المشاريع الارهابية باصابعهم البنفسجية..

ارادة ..تمثلها سياسة خارجية دستورية متماسكة وواضحة يقف خلفها الجميع (الموالون والمعارضون)!

تنبثق عن دولة ذات سيادة كاملة..

وحكومة راسخة وموحدة الارادة الوطنية ..تلتزم بالدستور:

(يرعى العراق مبدأ حسن الجوار ، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ، ويحترم التّزاماته الدولية) —
المادة 8 من الدستور العراقي.

ان ذلك التهافت على دول الجوار حتى قبل اقرار نتائج الانتخابات يثير تساؤلات مشروعة:

- هل ان الهدف من تلك الزيارات ايقاف تدخل تلك الدول في الشأن العراقي..وان كان كذلك ..فهل من الوطنية الذهاب لدول متورطة بدماء العراقيين لكسب رضاها والسكوت عن جرائمها مقابل صعود هؤلاء (الزائرين) للسلطة في العراق؟
- ام طلب استقواء (الزائرين) بهذه الدول في مواجهة الكتل السياسية العراقية المنافسة لهم في مجلس النواب..لتنفيذ مشروع الدولة المهجنة التي يقبل بها النظام الاقليمي الدكتاتوري المستبد لتكون جزءا منه..

- على حساب مصالح العراقيين وتطلعاتهم للحرية الشخصية والديمقراطية المؤسسية والتنمية المدنية والاعتزاز بالذات الوطنية؟
- ام بناء محاور معها في مواجهة محاور اخرى يقوم بها منافسيهم السياسيين في العراق لخدمة دول اخرى ، لاستلاب سيادة و ارادة العراق وتحويله الى ميدان قتال دموي بين الدول الاقليمية المتصارعة على النفوذ والمصالح والتخادم للامريكان..كما فعلوا بلبنان ..لضمان تسلق هؤلاء (الزائرين) الى عرش السلطة في العراق ؟
 - ام خدمة للمحتل في سعيه لتمهيد الاجواء في المنطقة لمرحلة جديدة من الحروب والصراعات بدماء العراقيين وثرواتهم وسيادة وطنهم كما فعل النظام الدكتاتوري..يتعهد فيها هؤلاء (الزائرين) بالقيام بدور بطل البوابة الشرقية؟
 - ام هي مجرد رد للجميل وشكر على السخاء الذي قدمته هذه الدولة او تلك لتمويل ورعاية ورفع هؤلاء (الزائرين) الى جادة الوصول الى قمة السلطة في العراق؟!

ينسب الى الرئيس المصري القول..في رده طلب احد السياسيين العراقيين لزيارة مصر والالتقاء به:

اللي مافيه نفع لاهله لايمكن ان ينفع الجيران!!!!